14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الجمعة 7 مايو 2010 م - العدد (14812) السنة الثانية و الأربعون
Email:14october@14october.com

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

في بيان الجمهورية اليمنية أمام لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة..د.البان:

اليمن حريصة على ألا يتعرض أي مواطن أو مقيم فيها لأي نوع من أنواع التعذيب

المشرع اليمني عمل على تجريم أي اعتداء على حقوق المواطنين وحرياتهم التي كفلها الدستور

هناك إرادة سياسية لتصعيد مستوى رعاية حقوق الإنسان وتحسين أوضاعها

الجمهورية اليمنية لن تحيد عن النهج الديمقراطي الذي اختارته منذ (20) عاما

د. هدى البان

جنيف / سبأ :

أكدت وزير حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيمانا صادقا بأن مبدأ احترام حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية وحظر سوء استخدامها لأي غرض كان, هي جوهر حقوق الإنسان وتلتزم وطنيا ودوليا بالارتقاء بمستواها بشكل دائم وتمنع على أساسها أي ممارسات بالاعتداء على هذه الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين النافذة بنصوص تشريعية صريحة لا تقبل الشك أو التأويل .

وقالت في بيان الجمهورية اليمنية حول مناهضة التعذيب والذي ألقته أمس أمام لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها الحالي المنعقد بجنيف:" إن اليمن من الدول العربية الرائدة التي صادقت على (57) اتفاقية دولية تصب جميعها في تقرير حقوق الإنسان وحمايتها من أي انتهاك ومن ضمنها العهدان الدوليان واتفاقية مناهضة التعذيب ، واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز العنصري ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي انطوت المصادقة عليها وعكسها في التشريعات الوطنية على إيمان جاد بأهمية إعمالها على أرض الواقع ".

وأضافت :" وبات معلوما لدى المجتمع الدولي أن اليمن تحظر بموجب دستورها وقوانينها النافذة كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي والمعنوي ، وتعتبرها جرائم جسيمة يعاقب عليها بالعقوبات المناسبة ، وفقا لمبدأ تفريد العقوبة ولا تسقط هذه الجرائم بالتقادم".

وأوضحت وزيرة حقوق الإنسان أن الدستور اليمني قد ساوى بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات طبقا للمادة (4) التي تنص: (المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة), كما تكفل بالحفاظ على كرامة المواطنين وحمايتها من أي فعل مهين أو قاس أو غير إنساني ، كما فرض الدستور رقابة دقيقة ووضع عقوبات مشددة على الموظفين في السجون ومراكز التوقيف الاحتياطي وأقسام الشرطة، وجعل للقضاء حق الفصل في الخصومات ومحاسبة المسؤولين عن إساءة الحقوق والحريات, كما أعطى المواطنين الحق في تقديم الشكاوي الفردية والتقارير أو أي بلاغات جديرة بالثقة عن حدوث أي تعذيب, فضلا عن كون الدستور اليمني أكد في مادته (6) على العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها عامة .

وأكدت البان حرص اليمن على ألا يتعرض أي مواطن أو مقيم فيها لأي نوع من أنواع التعذيب .. مبينة أنه لا توجد استثناءات لهذا المبدأ وإذا حدثت حالات مخالفة لذلك فهي لا تربو على أن تكون سلوكا فرديا لا يعبر عن توجهات الحكومة ولا يلقى منها دعما ولا تأييدا بل يواجه بإجراءات قانونية صارمة يحاسب بموجبها المتسببون في حدوث هذه الحالات .

وأوضحت في هذا الشأن أن الحكومة أحالت عددا من الضباط والجنود المسؤولين عن ممارسة حالات تعذيب إلى القضاء الذي اتخذ بحقهم عقوبات عادلة تراوحت بين السجن والاستغناء عن خدماتهم .. مؤكدة في ذات الوقت أنه لا توجد أعمال تعذيب ممنهجة أو مقصودة وأنه لا يجوز لأي موظف مسؤول التذرع بأية أوامر صادرة من موظف أعلى لتبرير أية ممارسة تنطوي على تعذيب جسدي أو نفسي أو أي فعل حاط بالكرامة أو لا إنساني أو مهين .

وأستطردت قائلة :" وقد حرص المشرع اليمني على تجريم أي اعتداء غير مشروع على حقوق المواطنين وحرياتهم التي كفلها الدستور, ولم يقتصر التجريم على الاعتداءات التي يقوم بها الأفراد في علاقاتهم الخاصة مع غيرهم, وإنما شمل أيضا الاعتداءات التي يقوم بها رجال السلطة العامة وممثلو الدولة الذين أعتبر أعمالهم التي فيها مساس غير مشروع بحقوق الناس وحرياتهم جرائم تتسم عقوباتها بالشدة".

ومضت قائلة:" كما أعتبر المشرع اليمني العنف الجنسي ضربا من التعذيب الجسدي والنفسي ورتب على هذا الفعل غير المشروع عقوبات مشددة وألزم الجناة بوجوب تعويض الضحايا تعويضا عادلا جراء ما لحق بهم ".. لافتة إلى أن اليمن شهد محاكمات علنية في عدد من القضايا وصدرت فيها أحكام قضائية عادلة في حق مرتكبي جرائم الإغتصاب الجنسي.

وأشارت إلى أنه وفي سياق تعزيز حقوق الإنسان وتأمين العدالة الجنائية فإن الحكومة اليمنية قد أضافت مادة جديدة إلى قانون الجرائم والعقوبات بشأن تعريف (التعذيب) كما جاءت في نص المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب تنفيذا للتوصية التي قبلتها اليمن أثناء استعراض تقريرها الدوري الشامل الخاصة بأهمية تعريف التعذيب.

وقالت وزير حقوق الإنسان :" إن الحكومة اتخذت بعد إقرار مجلس حقوق الإنسان لتقرير اليمن عددا من الإجراءات أهمها إعداد خطة عمل زمنية لتنفيذ التوصيات الـ (125) التي التزمت بلادنا بإنفاذها خلال السنوات الأربع القادمة، صدور قرار مجلس الوزراء لإعداد إستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تشترك في إعدادها إلى جانب المؤسسات الحكومية والمعنية منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان إلى جانب صدور قرار لمواءمة التشريعات الوطنية مع نصوص الصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.فضلا عن صدور قرار إدماج مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وتقديم مشروع نظام ينظم أوضاع اللاجئين إلى اليمن وينص بوضوح على حقوقهم وواجباتهم ،وإجراء تعديلات جوهرية على قانون السلطة القضائية لتعزيز ضمانات استقلال القضاء وضمان إجراءات العدالة الجنائية وكذا اتخاذ تدابير عملية تضمن حقوق المرأة في سلك القضاء وتمتعها بفرص متكافئة مع الرجال ومنحها فرصا في الالتحاق بالمعهد العالي للقضاء الذي كان حكرا على الرجال فقط وزيادة تمثيلها في المجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار، بالإضافة إلى صدور القانون رقم (1) لعام 2010 م بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم مشروع قانون بشأن السماح بإنشاء وسائل إعلام سمعية وبصرية للمواطنين وغيرها من الإجراءات والتدابير التي حرصت اليمن على تفعيلها على أرض الواقع ».

وخاطبت البان لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة قائلة :" وفي ضوء ما سبق إيضاحه ستلحظون, أن هناك إرادة سياسية جادة وتوجها حكوميا صادقا قصد تصعيد مستوى رعاية حقوق الإنسان وتحسين أوضاعها المختلفة بما يتوافق مع التزامات اليمن التي تعهدت بها أمام المجتمع الدولي في الاتفاقيات المصادق عليها وعددها (57) اتفاقية دولية أو تلك التعهدات التطوعية التي التزمت بتنفيذها عند تقديم تقريرها الاستعراضي الشامل أو التعهدات التي تضمنتها التقارير الدورية المقدمة للجان التعاهدية المختلفة, فضلا عن إنشاء لجنة وطنية بموجب قرار رئيس الوزراء لدراسة إمكانية إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفق مبادئ (باريس) وخطوط (أوباجو) التوجيهية".

وبينت أن اليمن لا يزال يجتهد في رفع مؤشر العناية بحقوق الإنسان وتقديم مزيد من الضمانات لحمايتها من أي مساس وتنقية أي تشريعات تتصادم موادها مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية .. مشيرة إلى أن المجتمع الدولي سيلمس في التقرير المزمع تقديمه بعد أربع سنوات نقلة نوعية في أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، تمثل شاهدا حيا على صدق التوجهات وترجمة للأقوال وسلوكيات يلمسها الجميع في الداخل والخارج .

وجددت التأكيد أن اليمن لن يحيد خطوة عن النهج الديمقراطي الذي اختاره منذ عشرين عاما منهج حكم وحياة وأداة لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها .

وأشادت وزيرة حقوق الإنسان في ختام البيان بالجهود المتميزة للجنة مناهضة التعذيب التي تقدمها في سبيل إشاعة مبادئ الحق والعدالة والمساواة ورفع الظلم والاعتداءات على حياة الإنسان وكرامته المتأصلة, وذلك انطلاقا من المهام الملقاة على عاتق هذه اللجنة الدولية التي تستهدف بجهودها الإنسانية السامية تحسين أوضاع حقوق الإنسان في كل ربوع العالم وجعله عالما خاليا من كل صنوف التعذيب والأعمال اللا إنسانية أو المهينة .

أعضاء مجلس الشورى في أحاديث صحفية عن دعوة الرئيس إلى الحوار الوطني:

نحن في مرحلة تستدعي رص الصفوف والتوحد للتغلب على التحديات التي يمر بها الوطن

الإخوة في المعارضة يجب أن تكون قدراتهم وعقولهم مفتوحة لتقديم برنامج وطني واضح

ثمن أعضاء مجلس الشورى تثميناً عالياً دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للقوى السياسية في الساحة اليمنية إلى استئناف الحوار الوطني الشامل.

وأكد عدد من أعضاء مجلس الشورى في أحاديثهم لموقع "26 سبتمبرنت" أن الحوار الوطني هو مخرج اليمن الوحيد إلى بر الأمان داعين القوى السياسية من المعارضة إلى الاستجابة لهذه الدعوة للحوار معتبرين أن أي فريق سياسي سيتهرب من الحوار الوطني الشامل سيصبح محل شك أمام الشعب في وطنيته و أن الكرة في ملعب المعارضة مناشدين كافة القوى السياسية في الساحة اليمنية تقديم التنازلات في سبيل إجراء حوار وطني شامل يضمن إخراج اليمن إلى بر الأمان فإلى حصيلة أحاديثهم:

قاسم سلام

على الجميع أن يتفقوا على مشتركات وطنية توفر أمن واستقرار هذا البلد

المصلحة الوطنية يجب أن تطغى على كل المصالح الحزبية الضيقة

لقاءات / عبده سيف الرعيني

التهرب من الحوار خطأ في حق الوطن

بداية قال الدكتور / فضل أبو غانم عضو مجلس الشورى:

إن دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لكافة القوى السياسية وخصوصاً أحزاب المعارضة إلى الحوار الوطني الشامل تأتي من قائد وزعيم سياسي حكيم مجرب وحريص على تحقيق الاصطفاف الوطني كعنوان للمرحلة الراهنة التي يمر بها الوطن والتي تتطلب ذلك وتعتبر هي المقياس للوطنية فأي فريق أياً كان صغيراً أم كبيراً يتهرب من الحوار في هذه المرحلة فهو يكشف عن نفسه ويعري ادعاءاته ومواقفه الوطنية لأننا في مرحلة تستدعي منا جميعاً رص الصفوف والتوحد وان تتكاتف الجهود من أجل التغلب على كل هذه التحديات التي يمر بها الوطن.

وأضاف الدكتور أبوغانم : لأننا لا يمكن أن نحل أي مشاكل أو نخرج من أزمتنا التي نعيشها إلا بالحوار وبالتفاهم وبترك المصالح الآنية والذاتية جانباً وان يكون الوطن هو القاسم المشترك والذي يجب أن لا يعلو عليه صوت أو موقف ولا كيان ولا أي ادعاء لان الوطن هو الذي يدوم ونحن زائلون .

ندعو المعارضة إلى الاستجابة

من جهته قال الأستاذ حسين المسوري عضو مجلس الشورى: الدعوة إلى الحوار الوطني التي وجهها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ليست هي الأولى أو الأخيرة فدائماً الأخ الرئيس يدعو إلى الحوار مع كل القوى السياسية في الساحة اليمنية وصدره مفتوح ومتسع لكل الآراء والأفكار التي تهدف إلى خدمة الوطن والمحافظة على مصالحه العليا والمحافظة على مكانته في المجتمع الدولي والإقليمي والعربي.

وأضاف المسوري : لهذا استمرت هذه الدعوة للحوار الوطني الشامل مراراً وتكراراً لكي تلتقي كل هذه القوى في نطاق واحد وهو الحوار الوطني المبني على العقل والمنطق والمبني على المصلحة الوطنية والثوابت الوطنية وهي المحافظة على النظام الجمهوري والوحدة والثورة مع احترام السيادة الدستورية والقوانين النافذة. ومضى المسوري قائلاً: ولهذا لابد أن يتجاوب الإخوة في المعارضة وغيرها للمشاركة الفاعلة في الحوار الوطني الشامل وان تكون قدراتهم وإمكانياتهم وعقولهم مفتوحة لكي يقدموا برنامجاً وطنياً واضحاً إلى طاولة الحوار الوطني التي ندعو إليها ويدعو إليها فخامة الأخ الرئيس بصورة دائمة ولن يجدوا شيئاً أكثر فاعلية من الحوار في حل المشاكل لان الحوار هو الوسيلة إلى الحلول الحقيقية سواء للحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة لذلك فان الجميع اليوم مطالب بالحوار فهو الوسيلة الوحيدة للتغلب على كل المعضلات والوصول إلى صناديق الاقتراع للتنافس الديمقراطي الشريف .

وأكد الأخ المسوري أن فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية منذ توليه قيادة مسيرة الخير والعطاء وحتى اليوم اتبع نهج الحوار الوطني سبيلاً ناجعاً لحل كل الخلافات والاختلافات في وجهات النظر السياسية في الساحة اليمنية ولم يعزل احداً ولم يحدد مع من يتحاور وانفتح على كل القوى السياسية التي تؤمن بالشرعية الدستورية وبالثوابت الوطنية كالوحدة اليمنية والثورة والجمهورية وكل من دخل تحت مظلة هذه الثوابت الوطنية ومظلة الدستور فالحق له أن يشارك في العمل السياسي وليس هناك حظر على احد مشيراً إلى أن الانتخابات البرلمانية كان لابد أن تتم وبدون تأجيل في موعدها السابق قبل عام ولكن هذا التجاوب الذي تم من قبل المؤتمر يؤكد مرة أخرى أن المؤتمر ليس متسرعاً ولا رافضاً لأي أفكار تقدمها المعارضة له إذا ما كانت تخدم المصلحة الوطنية ولهذا فتأكيد الأخ الرئيس على أن تتم الانتخابات بموعدها هو الطريق الصحيح احتراماً للدستور واحتراماً للشرعية الدستورية .

لا يمكن حل مشاكلنا إلا بالحوار

القاضي احمد عبدالله علي عقبات عضو مجلس الشورى من جانبه قال:

نشكر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على تكراره الدعوة للحوار الوطني ولا نقول إن الحوار قد فشل أمام مجلس الشورى ولن يفشل أمام مجلس النواب ولن يفشل في أي مكان إذا ما توفرت الإرادة والمصداقية لإجراء هذا الحوار واعتقد أن الحوار هو المخرج السليم لإخراج البلد من أزماتها كلها.

وأضاف القاضي عقبات : الشريعة الإسلامية لو تمسكنا بها ويجب أن نتمسك بها فإنها لم تحرم الحوار حتى مع الشيطان الرجيم ذلك أن الله سبحانه وتعالى فتح حواراً مع الشيطان فما بالك بحوار الإنسان مع أخيه الإنسان وبالتالي الشريعة الإسلامية فيها عظمة كبيرة ونحن تراجعنا عن هذه العظمة.

ومضى قائلاً : و نحن لم نأخذ من الشريعة الإسلامية كما ينبغي ولا أخذنا بالتقنينات الحديثة كما ينبغي ولا أخذنا بمستجدات العصر كما ينبغي فنقول كما قال المثل « فهرولة ما بين ذا وذاك فلا ذا تأتى ولا ذا حصل».

ونصيحتي للمشترك وللمؤتمر أن يجعلوا اليمن في حدقات أعينهم وأن يتقوا الله في هذا البلد وأن لا يجعلوا البلد سلعة يتاجرون بها فهو أمانة في أعناقهم والأمانة تبرأت منها الجبال وحملها الإنسان أنه كان ظلوماً جهولاً .. ويجب ألا يكون المشترك ظلوماً جهولاً .. وعلى الجميع أن يتحاوروا ويتفقوا على مشتركات وطنية توفر امن واستقرار هذا البلد وأعتقد أن الحكمة يمانية ولن يعجز اليمنيون عن أن يتوصلوا إلى حل والحلول موجودة ولكن أنا أؤكد كثيراً أنه لابد أن تتوفر الإرادة لإيجاد المناخ السليم لإجراء هذا الحوار الوطني وأؤكد على الأخ الرئيس بأن البلد أمانة في عنقه وأن التاريخ سيسجله في صفحات من نور كزعيم حقق الله الوحدة على يديه والشرفاء من حوله من أبناء هذا الوطن منوهاً إلى إننا جميعا ينبغي علينا أن نتجه الاتجاه السليم وأن نتحاور حوارا صحيحا يبني ولا يهدم ولا يخرب ويصلح ولا يفسد .

دعوة الرئيس تنطلق من حرصه على قيادة اليمن إلى بر الأمان

من جهته قال الدكتور / قاسم سلام عضو مجلس الشورى:

فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حريص كل الحرص على أن يقود سفينة نجاة شعبنا اليمني إلى بر الأمان وهذه هي سجيته التي عرفناها وأسلوبه عبر مسيرة قيادته قيادة الخير والعطاء اللا محدود.

وأضاف الدكتور سلام : لكن مع الأسف الشديد كأن فخامته يتكلم اليوم مع بشر غائبين عن الحالة الإنسانية الواعية وخارج الوعي الإنساني وخارج الوعي الاجتماعي وإلا لو كان هؤلاء الناس «المشترك « لديهم مشروع وطني حقيقي لكانوا في مقدمة من يستجيب إلى الحوار الوطني في هذا الظرف بالذات الذي يشكل منطلقاً أساسياً للدخول في بناء مجتمع جديد متكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خارج إطار المزايدات.

ولفت أن يكون المؤتمر والمشترك اليوم في طليعة من يقدم التنازلات من أجل الشعب والوطن ومن أجل المصلحة الوطنية العليا.

ولفت إلى أن المصلحة الوطنية يجب أن تطغى على كل المصالح الحزبية الضيقة وأن تتنافس اليوم كأحزاب على من منا سوف يقدم التنازلات أكثر من الآخر من الأحزاب في الساحة اليمنية وأرجو ان تستغل دعوة فخامة الأخ الرئيس الجديدة للحوار الوطني الشامل من قبل كافة القوى السياسية في الساحة اليمنية دون استثناء وان تبادر إلى المشاركة الفاعلة فيه.

كل الجهود والطاقات .. من أجل شموخ الثورة والوطن الواحد